



# TAHKEEM

مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي  
SHARJAH INTERNATIONAL COMMERCIAL ARBITRATION CENTRE

## التحكيم والملكية الفكرية

### نصائح وأفكار

- ما الذي تراه من المحكم؟
- لمن يمكن إعطاء صفة المحكم؟
- ما هي تكلفة التحكيم وأتعاب المحكمين؟

### القرارات التحكيمية

- قضية تحكيم خاضعة لإدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن علامة تجارية لبرنامج حاسوبي
- قضية تحكيم خاضعة لإدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن ترخيص براءة اختراع

### آخر المقالات

- آخر تطورات التحكيم في مجال الملكية الفكرية
- ما فائدة التحكيم في القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية؟
- أنواع المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية المحالة إلى التحكيم

يسرّنا أن نقدّم لكم النسخة الأولى من النشرة الإخبارية «تحكيم» هذه النشرة هي الأولى من نوعها في ما يختصّ بممارسة التحكيم، كما أنّ كلّ من إصداراتها مخصّص لموضوعٍ معيّن يختلف عن الآخر.

يتميّز هذا الإصدار باعتماد نوعين من الحلول الابتكاريّة، سعياً لتعزيز المعرفة في مجال التحكيم كطريقة بديلة لتسوية المنازعات في الإمارات العربيّة المتّحدة، في ظلّ جهودٍ متضافرة ساهم فيها المؤلّفون والقراء على حدّ سواء.

يتطرّق الحلّ الأوّل الى منازعات الملكية الفكرية في مجال التحكيم، فعلى الرّغم من أنّ قابلية خضوع أي موضوع للتحكيم تملّيتها السياسة العامة للبلاد، إلّا أنّه بفعل المكانة الرائدة للإمارات العربيّة المتّحدة على صعيد الانفتاح والقيادة يصلح بلا شكّ اتّباع هذه الطريقة لحلّ المسائل المتعلّقة بالملكيّة الفكرية.

وهدفنا في هذه النشرة هو تسليط الضوء على كميّة التعامل مع الملكية الفكرية في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، وعلى أنواع القضايا التي يتمّ التقاضي فيها، كما وعلى السبب وراء اعتبار التحكيم وسيلة مجدّية لتوفير الوقت والتكاليف، مع ضمان السريّة والحفاظ على الثقة والعلاقات التجارية الطويلة المدى.

وينطبق ذلك بشكل خاص على اقتصادنا العالمي الذي يمكن أن يوقع أصحاب الملكية الفكرية في مأزق غير مرغوب فيها. فعلى الرّغم من أنّ الإمارات العربيّة المتّحدة دولة منفتحة بشكل واضح على إقامة علاقات تجارية عالميّة، إلّا أنّ حقوق الملكية الفكرية ترتبط بطبيعتها بولايات قضائيّة محدّدة يتمّ في نطاقها تسجيل الحق أو منح الحماية. لذلك، إنّ وجود جهة مثل مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي «تحكيم» يؤمّن منبراً مختصّاً يقدم طويلاً تتّسم باليقين بعيداً عن الالتباس الذي يحيط بالدعاوى القضائية الموازية.

سوف يُلقى المقال الأوّل الضّوء على آخر التطوّرات في التحكيم في مجال الملكية الفكرية، وخصوصاً في ضوء قانون التحكيم الجديد. وسوف يتناول المقال الثاني مميّزات اللّجوء إلى التحكيم في قضايا الملكية الفكرية. ولإلقاء نظرة معمّقة على أنواع المسائل المتعلّقة بالملكيّة الفكرية المحالة إلى التحكيم، قد أجرى محرّرونا تحقيقات بحثت في الممارسات العالمية في هذا الإطار.

سوف يتناول كلّ إصدار القرارات الصّادرة في قضايا برز فيها موضوع التحكيم، وطريقة تفسير قرارات التحكيم أو تنفيذها من قبل المحاكم وتأييد هذه الأخيرة للاتّفاقات التحكيم.

أمّا النصائح والأفكار التي نقدّمها، فهي تجيبك على أسئلة قد تراود ذهنك حول ما الذي ترجوه من المحكّم أو عن خصائص القضايا التحكيمية. أمّا قسم النبذة عن المحكّمين فهو يتناول السمات الشخصية التي يميّز بها المحكّمون أو المحامون العاملون في مجال التحكيم في الإمارات العربيّة المتّحدة.

كما تعتبر هذه النشرة مقراً للإعلان عن للمؤتمرات والمناسبات التي تجمع القادة في المجتمع القانوني والتحكيمي في دولة الإمارات وخارجها. كما تسلّط هذه النشرة الضوء على استمرار انعقاد مثل هذه الفعاليات وعلى توفير معلومات محدّثة عن الفعاليات القادمة لمن يرغب في المشاركة فيها.

## آخر المقالات

2 آخر تطوّرات التحكيم في إطار الملكيّة الفكرية

3 ما فائدة التحكيم في القضايا المتعلّقة بالملكيّة الفكرية؟

4 أنواع المنازعات المتعلّقة بالملكيّة الفكرية المحالة إلى التحكيم

## القرارات التحكيمية

5 قضية تحكيم خاضعة لإدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن علامة تجارية لبرنامج حاسوبي

6 قضية تحكيم خاضعة لإدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن ترخيص براءة اختراع

6 نصائح وأفكار

8 نبذة عن المحكّمين أو المحاميين

10 لكلّ سؤالٍ جواب

11 فعاليّات مركز «تحكيم»

12 نبذة عن مركز «تحكيم»





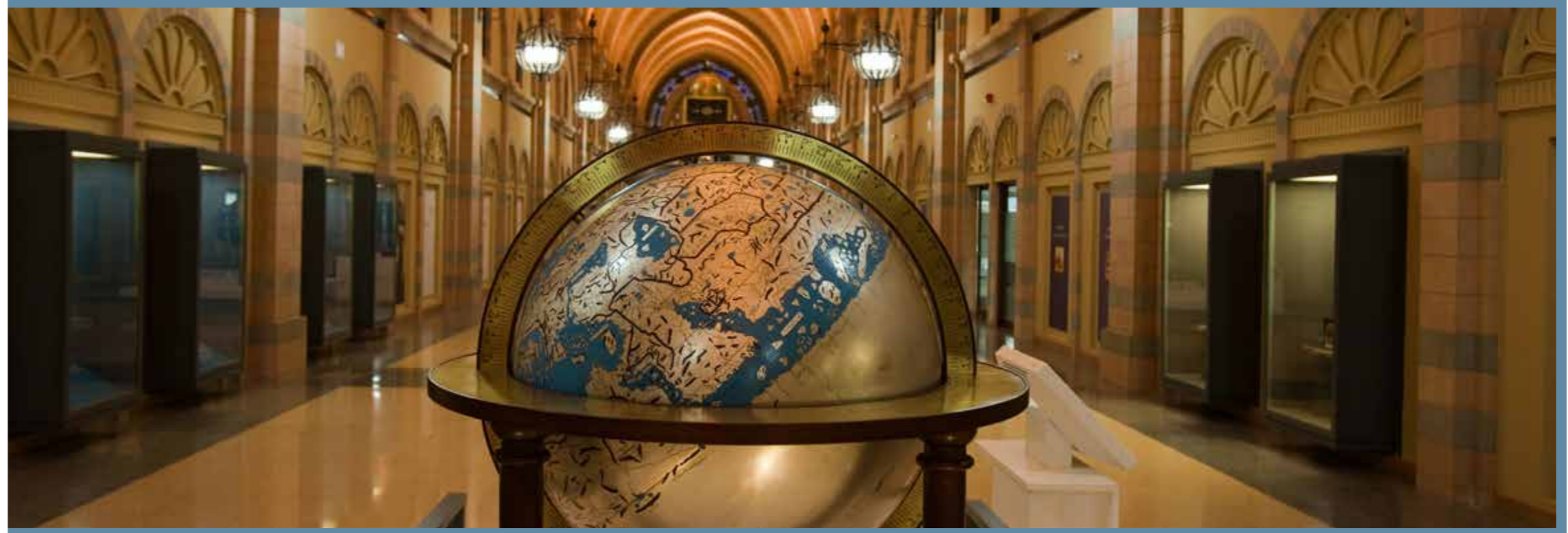
بمنازعات خاضعة للتحكيم في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومع كل التطورات في قانون التحكيم الجديد، سواء المذكورة أعلاه أو تلك التي لم يتم ذكرها، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا القانون يعدّ علامة فارقة في تطوير وجهة نظر دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن التحكيم، وقد وضعه في تصوّر أكثر جاذبيّة كحلّ بديل للمنازعات الخارجية والمحلية.

## ما فائدة التحكيم في قضايا الملكية الفكرية

يُسمّ التحكيم بالكثير من المزايا التي تميّزه عن التقاضي، ويظهر ذلك جلياً في الخلافات حول الملكية الفكرية التي تتصّف بمجموعة متنوّعة من السمات المحدّدة التي يمكن التعامل معها بشكل أفضل من خلال التحكيم عوضاً عن التقاضي أمام المحاكم.

أما على المستوى الدولي، فتتطلب الدعاوى القضائية إجراءات وقوانين مختلفة تنشأ عنها نزاعات على صعيد النتائج، إضافة إلى عامل احتمال تضارب المصالح الذي يتمثّل بوجود أفضليّة قضائية للطرف الذي يرفع دعوى قضائية في بلده، مقارنةً بالتحكيم الذي يوفر مزيداً من الوضوح إذ يتّسم بالاستقامة والصرامة، ويمنح الأطراف ميزة المحايدة لاتخاذ قرار بشأن تحديد القانون الذي يحكم إجراءات التحكيم، بالإضافة إلى إلغاء الأفضليّة التي تحظى بها المحاكم المحليّة إذ يوفر إمكانية اختيار محكم غير متحيّز للغة الأطراف وثقافتهم.

كما تتطلب خلافات الملكية الفكرية معرفة متخصصة وفهماً للجوانب التقنيّة المتعلقة بالقضية، ما لا يمكن ضمانه في القضاء. بينما في هيئة التحكيم، يمكن لمستوى الكفاءة والخبرة اللّتين يتمتّع بهما المحكم أن يساعد على فهم نزاعات الملكية الفكرية وتفصيلها بشكل أوسع. وبعدّ التوقيت ميزة هامّة لدى المقارنة بين التحكيم والتقاضي أمام المحاكم، إذ يعرف النظام القضائي بإجراءاته التي تستمرّ لمدد زمنيّة طويلة،



الجديد يتضمّن عددًا كبيراً من الأحكام التي من المتوقع أن تحدّ من التحدّيات المتنوّعة السائدة في دولة الإمارات العربية المتّحدة.

ومن بين التطوّرات الهامّة الناتجة عن قانون التحكيم الجديد نذكر ما يلي: مشروعية الاتّصالات الرقميّة مثل رسائل البريد الإلكتروني وجواز اعتبارها بمثابة اتفاقيّات تحكيم، واستقلاليّة عقود التحكيم، ما يتيح محافظة اتفاقات التحكيم على الشرعية التي تتمتّع بها الاتّفاقات في إطارها العام، وصلاحيّة هيئة التحكيم في البتّ في اختصاصها، ومنح لجان التحكيم صلاحية تقديم المبادرات المؤقتة والوقائية، والإقرار بنفاذ قرارات التحكيم سواء الكاملة أو الجزئية، وإضفاء صفة الشرعية صراحةً على عمل القضاة الإماراتيين الخاضعين للأنظمة الداخلية في ما يتعلّق بتقديم المساعدة المؤقتة لدعم التحكيم، وتحديد المهلة الزمنية المسوح بها لعرقلة صدور قرارات التحكيم، مثل طلبات إصدار الأوامر القضائيّة الجزئية، بـ 30 يوماً بعد تأكيد قرار التحكيم، كما والسماح باستكمال قرارات التحكيم وتوقيعها من قبل محكّمين خارج الإمارات العربية المتحدة في ما يتعلّق

الإشارة إلى أنّ قانون التحكيم الجديد يشتمل على عددٍ من المزايا غير المسبوقة منها الأسباب المقيّدة لإلغاء قرار التحكيم، وسلطة هيئة التحكيم في البتّ في اختصاصها. تحدد المادة 2 من القانون الجديد إطار التطبيق، كما يميّز القانون بين التحكيم الدولي والتحكيم المحليّ على أساس قانوني يتمثّل بنموذج الأونسيترال.

تحدّد أحكام المادة 2 الشروط المطلوبة لإجراء أي تحكيم في دولة الإمارات العربية المتّحدة. فطالما أنّ إجراءات التحكيم لا تنتهك السياسة العامة لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة، يمكن للطرفين الاتّفاق على إخضاع المنازعة لأي قانون تحكيم آخر. وينطبق الأمر عينه بالنسبة لأي تحكيم ناتج عن أي ترتيب قانوني (سواء كان تعاقدياً أو غير ذلك) يكون خاضعاً للقانون الإماراتي، إلّا في حال وجود أحكام أكثر تحديداً في قانون الإمارات العربية المتّحدة تنصّ بخلاف ذلك. ويمنح قانون التحكيم الجديد لجان التحكيم مجموعة واسعة من القدرات الجديدة في عمليات التحكيم، الخاضعة للأنظمة الداخلية، التي تعقدتها الإمارات العربيّة. غير أنّ قانون التحكيم

## آخر تطوّرات التحكيم في مجال الملكية الفكرية

أصدر رئيس دولة الإمارات العربية المتّحدة قانون تحكيم جديد بتاريخ الثالث من أيار/مايو 2018، وتمّ نشره باعتباره قانون التحكيم الاتحادي الجديد رقم 6 للعام 2018.

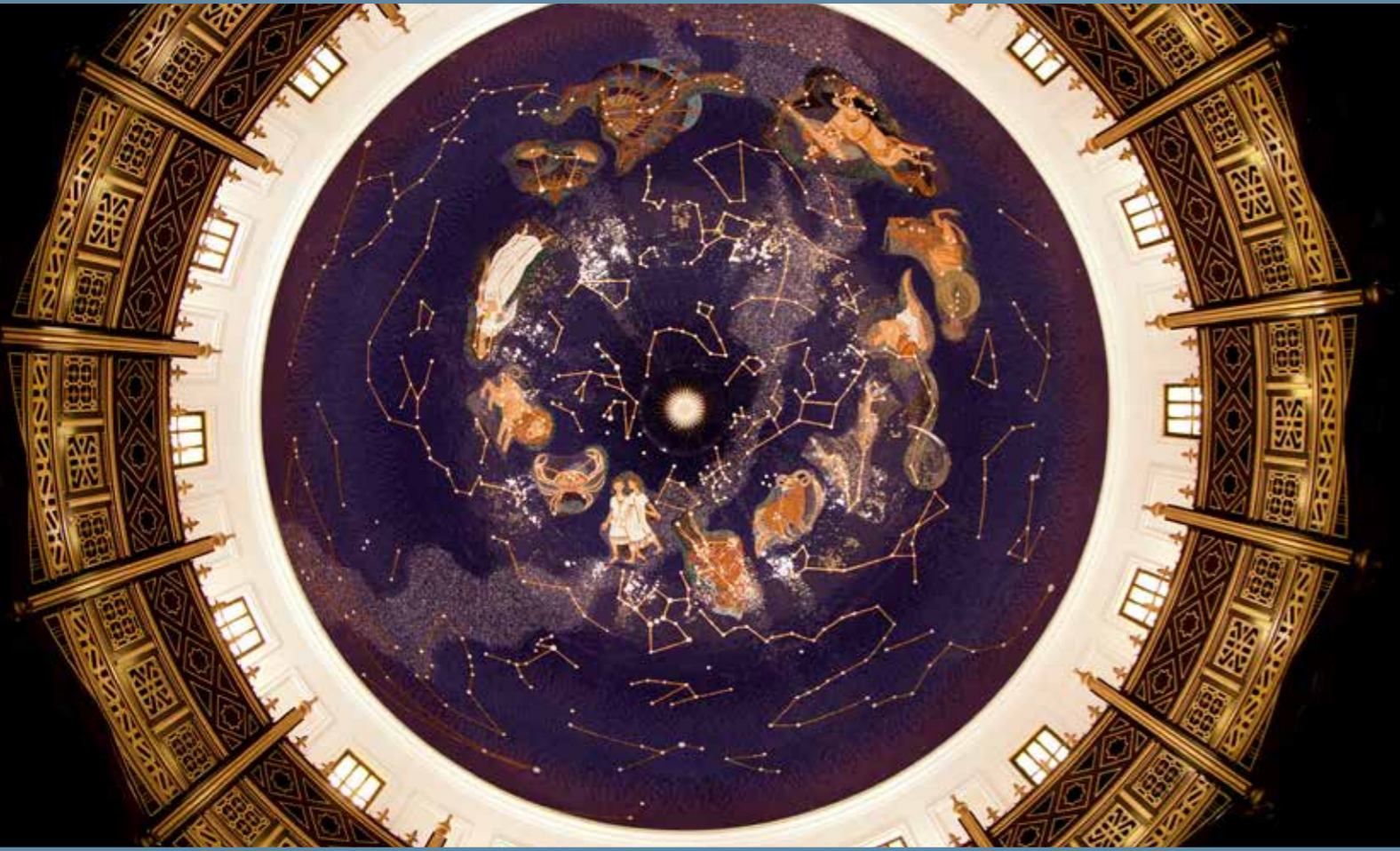
يلغي قانون التحكيم الجديد المواد من 203 إلى 218 من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي (القانون الاتحادي رقم 11 للعام 1992) المطبّق على التحكيم وأي أحكام أخرى مخالفة لقانون التحكيم.

دخل قانون التحكيم حيّز التنفيذ بعد شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسميّة. وعلى الرغم من صدور قانون التحكيم الجديد باللّغة العربيّة، إلّا أن الوزارة قد نشرت ترجمة إنجليزية غير رسمية على موقعها الإلكتروني.

يتضمّن القانون الجديد الكثير من الميزات والتعديلات. وإحدى المزايا الرئيسيّة لهذا القانون هي تواءم الإمارات مع المعايير الدولية، إذ يستند هذا القانون الجديد إلى قانون الأونسيترال UNCITRAL النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. وتجدر



## قرارات التحكيم



إلى التحكيم فتشمل التعويض عن الأضرار، والانتصاف الجزري، والأداء المحدد، وحسابات الأرباح غير المشروعة، والانتصاف بطريق الإعلان مثل نشر بيانات تصحيح الانتهاكات على الموقع الإلكتروني الخاص بالمحل المعني أو وضعها على عتبة باب هذا المحل، وتسوية انتهاكات الملكية الفكرية عن طريق الكشف عنها للسلطات أو لأصحاب حقوق الملكية الفكرية الشرعيين أو إزالة مثل هذه الانتهاكات.

وفي النزاعات المتعلقة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع، يجب النظر في قدرة التحكيم وصلاحيه حقوق الملكية الفكرية. وأخيراً، يشيد قانون التحكيم الجديد في دولة الإمارات العربية المتحدة بكفاءة عملية التحكيم بالإضافة إلى التغييرات المهمة التي زادت من سرعة إجراءات إنفاذ قرارات التحكيم. تنص المادة 52 من قانون التحكيم على أن قرار التحكيم الإماراتي ملزم للأطراف. وعلاوة على ذلك، يكون قرار التحكيم واجب التطبيق مثله مثل أي قرار صادر عن أي محكمة قضائية في الإمارات العربية المتحدة.

ولا يوجد سوى بعض الولايات القضائية التي تتيح سبيل الانتصاف الجزري. إلا أنه من المعروف أن التحكيم يتصف بسرعة الإجراءات والكفاءة ما يتيح إمكانية الانتصاف الجزري. كما أن إجراءات التقاضي تتخللها أنواع مختلفة من الطعون، في حين أن التحكيم لا يتيح تقديم مثل هذه الطعون إلا ضمن حدود معينة ومقيدة للغاية قبل الانتهاء من اتخاذ القرار.

أخيراً وليس آخراً، لا بد من ذكر أن الشارقة، في الإمارات العربية المتحدة، هي إمارة محافظة تقدّر أهمية الحفاظ على السمعة وعدم الترابط بين القضايا، وفي هذا الإطار تؤدي ميزة التحكيم دوراً مهماً في تقديم بديل عن الإجراءات العامة مع الحفاظ على السرية في كل من الإجراءات وقرارات التحكيم.

ونتيجة لميزة التوافقية التي يتسم بها للتحكيم، فإن أي حكم يصدر لا يكون ملزماً قانونياً سوى للأطراف المعنية ولن يؤثر على الأطراف الثالثة.

## أنواع منازعات الملكية الفكرية المحالة إلى التحكيم

## النقاط الرئيسية

- مقارنة الإجراء الواحد
- الطابع الدولي
- الجوانب التقنية
- الحيادية
- السرية
- السرعة
- السمعة
- المرونة

من أقوال أرسطو  
«... إذ إن المحكم يحكم في القضايا بمقتضى الإنصاف، أما القاضي فمقتضى القانون، فقد أتى التحكيم لهدفي واضح وصريح ألا وهو إحقاق الإنصاف المطلق بحيث تكون العدالة سيدة الأحكام.»

## قضية تحكيم خاضعة لإدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن علامة تجارية لبرنامج حاسوبي

ولايات قضائية متعدّدة. وفي سياق المنازعات المذكورة حطّر كلٌّ منهما على الآخر استخدام العلامات التجارية أو تسجيلها تبعاً للحقوق الحائز عليها كلٌّ منهما في الولايات القضائية المعنية قبل وقوع النزاع. أبرم الطرفان اتفاقية توافق تضمنت شرط تحكيم بإدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية، للإسراع في استخدام العلامات التجارية الخاصة بكل منهما وتسجيلها عالمياً.

وعندما حاولت الشركة الأميركية الشمالية تسجيل علامتها في أحد البلدان الآسيوية، تمّ رفض طلب التسجيل بسبب الالتباس مع العلامة السابقة للطرف الآخر. طلبت الشركة الأميركية الشمالية من الشركة المصنّعة لأجهزة الكمبيوتر تسهيل تسجيل علامتها في البلد الآسيوي، وعندما رفضت الشركة المصنّعة أخذت القرار بمواصلة التحكيم. تمّ تعيين محام بارز في مجال الملكية الفكرية بناءً على مقترحات المركز كمحكمّ وحيد. أصدر المحكمّ الوحيد القرار المقترح من الأطراف التي تُمنح فيها

تمّ تسجيل علامة تجارية لاتصالات البرامج في الولايات المتحدة وكندا على يد مطوّر برامج من أمريكا الشمالية. وفي عددٍ من البلدان الآسيوية قد تمّ في الوقت نفسه تسجيل علامة تجارية لأجهزة الكمبيوتر، مماثلة تقريباً للعلامة المذكورة آنفاً، من قبل شركة أخرى لتصنيع أجهزة الكمبيوتر. دخل كلٌّ من شركة التصنيع ومطوّر البرامج من أمريكا الشمالية في منازعات قضائية بشأن تسجيل العلامات التجارية واستخدامها في

## نصائح وأفكار

الشركة المصنعة للجهاز ترخيصًا بشروط مناسبة لشركة أمريكا الشمالية، بما يلزم الشركة المصنعة بتقديم تقارير دورية للشركة<sup>1</sup>.

## قضية تحكيم خاضعة لإدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن ترخيص براءة اختراع

قامت إحدى شركات البحث والتطوير الصيدلانية الفرنسية بترخيص شركة فرنسية أخرى لاستعمال الدراية الفنية والتعامل بمستحضرات صيدلانية مسجلة ومحمية ببراءات اختراع.

يحتوي عقد الترخيص على بند تحكيمي ينص على أن لجنة تحكيم تتألف من ثلاثة أعضاء يتبعون القانون الفرنسي ستفصل بالتوافق في أي خلاف يقع، بموجب قواعد التحكيم الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وبعد اتّصاح رفض المرخص له دفع رسوم الترخيص، باشرت شركة D&R إجراءات التحكيم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أمثلة عن قضايا تحكيم خاضعة لإدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[www.wipo.int/amc/en/arbitration/case-example.html](http://www.wipo.int/amc/en/arbitration/case-example.html)

<sup>2</sup> أمثلة عن قضايا تحكيم خاضعة لإدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[www.wipo.int/amc/en/arbitration/case-example.html](http://www.wipo.int/amc/en/arbitration/case-example.html)

### ما الذي ترجوه من المحكم؟

- أن يكون قادرًا على تكريس وقته لقضيته وأن يوليها الاهتمام الكامل
- أن يتمتع بالمهارات المطلوبة بما يخص موضوع النزاع
- أن يكون لديه خبرة في إدارة جلسات التحكيم
- أن يتمتع بمهارات تحليلية وتفكيرية وكتابية ممتازة
- أن يتمتع بمهارات إدارية جيدة
- أن تكون جنسيته ملائمة (لتجنب تضارب المصالح)
- أن يكون قادرًا على التعامل مع المسائل العسيرة على النحو الواجب
- أن يكون لديه الكفاءة في استخدام الوقت لتحقيق الفعالية من حيث التكلفة
- أن يتمتع بالمهارات الإدارية ومهارات اتّخاذ القرارات: أي الاتّزان، والمرونة، والبراغماتية.

### لمن يمكن إعطاء صفة المحكم؟

تنص المادة الثانية من القرار الوزاري رقم 279 لسنة 7102، بموجب اللائحة التنفيذية الجديدة، على ما يلي: «... لا يجوز لهيئات التحكيم واللجان القضائية والإدارية الموافقة على أن يضطلع أي شخص بدور محامٍ موكل بالنيابة عن شخص آخر ما لم يكن اسمه مسجلاً في جدول المحامين الممارسين»، ما يعني أنه يتعيّن أن يكون للمحامي خلفية قانونية.

إضافة إلى هذه القاعدة، ووفقًا للمادة 602 من قانون الإجراءات المدنية في الإمارات العربية المتحدة، لا يجوز أن يكون المحكم قاصرًا، ولا فاقداً للأهلية القانونية، ولا مفلسًا، ولا مجردًا من حقوقه المدنية بسبب إدانته بارتكاب أي جريمة.

ولا شك في أن المحكمين مشجّعون دائمًا على توسيع خبراتهم في مجالي التحكيم والتفاوض من أجل كسب قدر أكبر من الثقة.

### ما هي تكلفة التحكيم وأتعاب المحكمين؟

يقدم الموقع الخاص بمركز «تحكيم» على الإنترنت خيارًا لحساب الرسوم (حاسبة التكلفة).

<http://www.tahkeem.ae/ar/fees>



tahkeemshj



TAHKEEM

# حمل تطبيقنا اليوم!

متوفر للتحميل من

App Store



[www.tahkeem.ae](http://www.tahkeem.ae)



# نبذة عن المحكّمين أو المحامين أبرز المحكّمين والمحامين الرائدین في المجال



د. حسن عرب  
h.arab@tamimi.com

يعمل السيد حسن محكّمًا في القضايا المعقّدة والتجارية ويمارس عمله على نطاقٍ واسع على الصعيدين الوطني والدولي. وبصفته محكّمًا، قد قام بتحكيم عدی من الدعاوى وبإسداء المشورة بشأن التحكيم وتسوية المنازعات. يتمتّع حسن بخبرة واسعة في حلّ النزاعات والتحكيم في مجال تقديم آراء الخبراء حول قوانين الإمارات العربية المتحدة أمام العديد من هيئات التحكيم والمحاکم الأجنبية، وعادةً ما يتمّ تعيينه خبيرًا من قبل الأطراف في ما يخصّ مجموعة متنوّعة من المسائل القانونية المتعلقة بقوانين الإمارات العربية المتحدة.



علي الهاشمي  
ali.alhashimi@  
globaladvocates.net

مجاز للحضور أمام جميع المحاکم في الإمارات العربية المتّحدة بما في ذلك محكمة التمييز في دبي والمحكمة الاتحادية العليا في أبو ظبي. كما أنّه مجاز للمزاولة أمام محاکم مركز دبي المالي العالمي. وهو عضو في اللجنة التشريعية oCgeL لسلطة مركز دبي المالي العالمي (LegCo).



علي العيدروس  
legal@alialaidarous.com

يعمل السيد علي العيدروس محاميًا وخبيرًا قانونيًا وهو يمارس مهنة المحاماة منذ أكثر من 25 سنة، ويتمتّع بحقّ المرافعة أمام جميع محاکم الإمارات المحلية والاتحادية، وكذلك محاکم مركز دبي المالي العالمي (DIFC). يتولّى السيد العيدروس النظر في الدعاوى التجارية والمدنية المعقّدة في مختلف القطاعات بما في ذلك الشحن والتأمين والعقارات والبناء. كما وأنه قد تولّى التحكيم في دعاوى مرفوعة أمام مركز أبو ظبي للتوفيق والتحكيم التجاري (ADCCAC) ومركز التحكيم التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في البحرين (تتوفر قائمة مفصّلة بدعاوى التحكيم عند الطلب).



د. نايلة قمير عبيد  
info@obeidlawfirm.com

شاركت الأستاذة الدكتورة نايلة قمير عبيد بفعاليّة في التحكيم على الصعيدين المحلي والدولي كمحكّم معيّن من قبل الأطراف، ورئيسة، ومحكّم وحيد، ومستشارة وخبيرة في أنحاء مختلفة من العالم. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ قضايا التحكيم المذكورة قد شهدت مشاركة دول وكيانات حكومية ومستثمرين دوليين وشركات اتصالات وشركات مقاولات وشركات توزيع لأنواع مختلفة من السلع والمعدات ومصارف ومؤسسات مالية ومطوّري عقارات وشركات إدارة فنادق.



## فعاليات مركز «تحكيم» الإعلان عن الأحداث التحكيمية



### لماذا يتم تشجيع اللجوء إلى التحكيم في قضايا الملكية الفكرية؟

عادةً ما تضم المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية أطرافاً من بلدان مختلفة، حيث يتم تحليل قوانين الملكية الفكرية المختلفة على أساس إقليمي، مما قد يؤدي إلى وقوع نزاعات يصعب حلها على المستوى الدولي. ولهذا السبب، قد يجد أطراف النزاع أن اللجوء إلى التحكيم بدلاً من المحاكم القضائية في البلاد أمر مرغوب فيه لا بل أكثر سهولة، وذلك تفادياً للبلبة والشكوك. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح التحكيم للأطراف المسك بزمام الأمور لجهة اختيار القواعد والإجراءات التي يرغبون بتطبيقها على إجراءات التحكيم الخاصة بهم، ما يصعب أن يحصل في حالة اللجوء إلى التقاضي أمام المحاكم.

### ما هي المزايا الرئيسية للجوء إلى التحكيم لحل المنازعات في قضايا الملكية الفكرية؟

كثيرة هي مزايا اللجوء إلى التحكيم لحل المنازعات في قضايا الملكية الفكرية، نذكر من بينها: التوفير في الوقت والتكلفة، إذ يتميز اللجوء إلى التحكيم بأنه أقل كلفة وأقل استهلاكاً للوقت مقارنةً مع اللجوء إلى المحاكم، كما تتميز إجراءات التحكيم بالمرونة والسرية، ويحافظ التحكيم أيضاً على العلاقات التجارية ويؤمن بيئة محايدة في عملية صنع القرار، ما يعدّ من أهم مزايا التحكيم ومميزاته نظراً لأنه يعزز الابتعاد عن التحيز في إصدار الأحكام.

### ما هي الأمور التي قد تؤدي إلى نشوء منازعات في قضايا الملكية الفكرية؟

تندرج منازعات حقوق الملكية الفكرية ضمن فئات متعددة، نذكر منها على سبيل المثال: التزييف والإعلان الخاطيء، وانتهاك اتفاقيات الملكية الفكرية، والتجسس الصناعي، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية، وانتهاك العلامات التجارية،

والمسائل المتعلقة بحقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع، بالإضافة إلى مسائل أخرى تنطوي على خرق للقانون، وبالتالي تتم إحالتها إلى المحاكم القضائية، أو إلى المحاكم التحكيمية خلال السنوات الأخيرة.

### كيف تجري الإحالة إلى التحكيم في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية؟

في حال وجود بند ينص على اللجوء إلى الطرق البديلة لتسوية المنازعات، فهذا يعني أن الطرفين يكونان قد اتفقا سابقاً على اللجوء إلى التحكيم لحل أي نزاع قد ينشأ بينهما. وفي حال عدم وجود بند مثل ذلك البند، قد يتفق الطرفان على اللجوء إلى التحكيم بعد وقوع المنازعة من أجل التوصل إلى حلّ توافقي. ومع ذلك، من المفضل الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم قبل وقوع المنازعات، نظراً لأن معظم المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية يتم حلها عادةً بدون الاضطرار إلى اللجوء إلى المحاكم نظراً لقيمتها الباهظة وعدم فعالية اللجوء إلى المحاكم في هذا الإطار. لذلك، لتفادي التحدّيات غير الضرورية، يوصى دائماً بالاتفاق على بند تحكيم يسبق وقوع المنازعات في قضايا الملكية الفكرية.

### هل جميع قرارات التحكيم المتعلقة بنزاعات الملكية الفكرية تُطبّق في ولايتك القضائية؟

يعتبر التحكيم مرتناً في جوهره بالمقارنة مع التقاضي أمام المحاكم من حيث الاستفادة من الإجراءات المناسبة لكل قضية من قضايا الملكية الفكرية، ويتمثل ذلك بقرار التحكيم أو بعبارة أخرى - قرار هيئة التحكيم. يتم تطبيق هذه القرارات في أكثر من 150 ولاية قضائية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها. ومع ذلك، تفرّر كل ولاية قضائية بنفسها قضايا الملكية الفكرية التي تخضع لإنفاذ قرارات التحكيم.

### 24.03 حقّق مركز «تحكيم» مشاركة ناجحة في معرض الاستثمار العقاري أكرس 2019، ممّا يبرز أهمية التحكيم

كان الحدث بمثابة منصة ديناميكية تلبي احتياجات القطاع العقاري، ممّا يؤكّد أهمية الاستثمار في سوق العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول أخرى في المنطقة.

### 27.02 وقّع مركز الشارقة الدولي للتحكيم التجاري اتفاقية تعاون مع مجموعة ألف لحل النزاعات التجارية.

تصلح الاتفاقية لتأمين خدمات تسوية المنازعات التي يقدمها مركز «تحكيم» من خلال ممارسة التحكيم لصالح المشاريع العقارية التي طوّرتها المجموعة، وتحتّ الأطراف المعنيّين بمشروعاتها على اعتماد التحكيم كوسيلة لحلّ المنازعات التجارية.

12.02

### دبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: القمة السنوية السادسة للتحكيم الدولي والقمة العالمية التنظيمية

يسرّ مركز التحكيم التجاري الدولي أن يكون الراعي الفضي للفعالية. وقد شاركت الدكتورة أسماء الرشيد كأحد المتحدثين في الفعالية، وهي عضو في اللجنة التنفيذية.

19.02

### زيارة طلاب القانون من جامعة عجمان، فرع الفجيرة، إلى مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي

استقبل مركز «تحكيم» الطلاب في فرع الفجيرة حيث قدم مدير المركز شرحاً مفصلاً للإجراءات والقواعد والخدمات المقدمة في المركز.





## «تحكيم» الحلّ الأمثل لتسوية المنازعات

تتميّز الخدمات التحكيمية التي  
يقدمها مركز «تحكيم» بالدقة  
والمرونة وعدم المبالغة، وينطبق  
ذلك على تكلفة التحكيم وإصدار  
الأحكام...

نستمرّ في مركز «تحكيم»، كجزء من مهمّتنا، في نشر ثقافة التّحكيم بين ممارسي القانون والمهنيين ورجال الأعمال على المستويات المحليّة والإقليمية والدوليّة. ويوفّر مركز «تحكيم» مجموعة من التدريبات التي تشمل جلسات تستغرق أياها كاملة وتدريباً داخليّة. تمثّل الشركات عنصراً محورياً في كلّ ما نقوم به ونحقّقه، ولهذا السّبب، إنّ أساليب التدريب لدينا لا تتميّز بهيكليّتها الأكاديميّة الممتازة فحسب، بل تصلح أيضاً كدليل عمليّ للمحكّمين المستقبليّين. كما وأنّنا في مركز «تحكيم» نعتدّ التمارين التي تنطوي على تأدية الأدوار، وذلك بغية تشجيع المتدريّين على التّأقلم، ويسعى المركز إلى تقديم خدمات متميّزة للأفراد والمؤسسات والشركات بهدف تحقيق مصالحتات ونتائج ناجحة متبادلة من خلال التحكيم. يمكن للمركز اقتراح محكّمين على الأطراف المتنازعة من جدول الممارسين المعتمدين والمؤهلين المسجّلين لديه.

**تحكيم** هو مركز للتحكيم التجاري الدولي مقرّه في الشارقة، في الإمارات العربية المتحدّة، وقد تمّ تأسيسه في العام 2009 بموجب المرسوم الأميري رقم (6) الصادر عن صاحب السمو الدكتور سلطان بن محمد القاسمي. يدرك مركز «تحكيم» الصعوبات التي قد تواجهها الشركات التجارية في ما يتعلّق بالنزاعات التجارية. ولهذا السّبب، يهدف المركز إلى تسهيل حلّ مثل هذه النزاعات من خلال اللّجوء إلى التحكيم بهدف تحقيق ما ينتغيه كلّ عميل بفعالية وكفاءة. وفي النهاية، لا بدّ من الإشارة إلى أنّه من خلال تمكين الشركات ودعمها لتسوية منازعاتها بفعالية، يمكن أن تساهم بشكل أفضل في تحقيق الرفاه الاقتصادي والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدّة، ما ينسجم مع رؤية المركز ومهمّته.

نواصل نشر ثقافة التّحكيم بين ممارسي القانون ورجال الأعمال  
على المستويات المحليّة والإقليمية والدوليّة.

### فريق التحرير

#### راني صادر

المسؤول القانوني الأول  
إمام خاص بالمشاريع المتعلّقة  
بسيادة القانون

#### لارا سالم

«شغوفة بالقانون»  
كلية الحقوق بجامعة أوتوا وتتمتّع  
بالإلمام بمشاريع في مجال سيادة  
القانون

#### سارة غندور

«متفانية لإرساء تصوّر جديد للقانون  
في العالم العربي»  
كلية الحقوق بجامعة فوردهام  
قانون الموضة

#### لانا فاضل

«متفانية لتحقيق التميّز»  
جامعة يورك  
القانون التجاري وقانون الشركات

#### هيكل شعبيا

«كشف النقاب عن قيم جديدة في  
الصناعة القانونية»  
مهندس معلوماتية واتصالات - الجامعة  
الأنطونيّة

تمتّ الطباعة  
في مطبعة صادر  
www.saderlegal.com  
info.ae@saderlegal.com  
+971 4 2285820





مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي (تحكيم)  
صندوق بريد 1174، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة  
الخط المجاني:  
هاتف: +971 6 5304111  
فاكس: +971 6 5304222  
info@tahkeem.ae

WWW.TAHKEEM.AE

